إخراج المعتقلين العسكريين غير المتورطين خطوة مهمة في مسار العدالة الانتقالية

نينار برس
NINAR PRESS
نضيء الحقيقة

نينار برس NINAR PRESS
الورقية المستقلة الأولى بعد التحرير

العـدد 11 ـ الأحـد 11 كـانون الثـاني «ينـايـر» 2026
www.ninarpress.net

الشيخ طارق سرحان الفارس الحياني:

نحن ضد أيّ مشروع انفصالي

السوريون في ألمانيا: أطفال لا يعرفون وطنهم إلا من الحكايات

6

الفلسطيني محاولة في التعريف

9

طريق دير الزور ـ دمشق.. كُتب بالحوادث.. لا بالخرائط !

الافتتاحية

السوريون يسألون

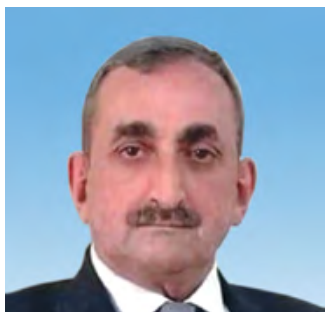

أسامة آغي

السوريون وبعد مرور عام على سقوط نظام الإبادة الأسدي، لا يزالون ينتظرون بدء عملية إعادة الإعمار، وتثبيت الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي في البلاد، ويتساءلون متى تنجز الحكومة المؤقتة إغلاق ملف قسد إلى الأبد؟!.

السوريون يتساءلون بصوت مرتفع: ما دامت حكومة ترامب قد رفعت يدها عن دعم ميليشيا قسد، فما الذي تنتظره الحكومة لإغلاق هذا الملف، سيّما وأن جناح المتطرفين في هذه الميليشيا يرفض تنفيذ اتفاق العاشر من آذار عام 2025.

السوريون يتحدثون في مجالسهم دون مواربة أو خوف عن أوضاعهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ويقولون: لن يتغيّر الوضع العام في البلاد ما دامت قسد تحتلّ ما يقارب ثلث مساحة البلاد، وهي المناطق الأكثر غنى بالثروات المختلفة عن باقي سوريا.

السوريون يتساءلون: متى يعيّن الرئيس أحمد الشرع ثلث أعضاء البرلمان؟ ومتى ستنعقد جلسات المؤسسة التشريعية؟

أسئلة تبحث عن إجابات شافية وواضحة ودون ترميز. فلماذا لا تُقدم سلطة العهد الجديد على شرح حقائق مسار إغلاق ملف قسد؟

السوريون يدركون جيّداً أن إغلاق ملف قسد وتصفيته نهائياً سيزيح نقاط ارتكاز قوى الثورة المضادة؟ وبالتالي ستضعف هذه القوى مع تصفية هذا الملف.

لقد جرّبت حكومة العهد الجديد كل ما يمكن تجربته لحلّ ملف قسد سلميّاً، واكتشفت رغم توقيع مظلوم عبدي اتفاق العاشر من آذار عام 2025 أن عبدي لا يستطيع إنجاز الاتفاق، فهو الأضعف في السيطرة على قرار قسد، وهذا يخلق شكوكاً كبرى لدى الدولة التركية بخصوص أمنها القومي، الذي لا يزال مهدّداً من ميليشيا PKK، التي حلّت نفسها في تركيا، لتتقمص جسد ما يسمى «قوات سوريا الديمقراطية».

إن ذهاب متطرفي قسد إلى التصعيد العسكري من حينٍ إلى آخر لا ينبغي الردّ عليه بالمثل، بل ينبغي حلّه من خلال وضع اللمسات الأخيرة على إغلاق هذا الملف بالطريقة التي تُغلقه إلى الأبد دون ندم.

إن تأخير حسمٍ ملف قسد سيراكم من أزمات البلاد الاقتصادية والسياسية والأمنية، فهذه الميلشيات لا يمكنها أن تكون مع الاستقرار السياسي والأمني سوى عبر حلّ نفسها.

فهل وضعت حكومة العهد الجديد إغلاق ملف قسد على النار؟ وهل اقتربت ساعة إغلاقه بغض النظر عن الطريقة التي ستكون هي الحل الحاسم؟

الإجابات على أسئلة السوريين تنتظر تصريحات القيادة السياسية، فهل ستوضح القيادة مسار قرارها النهائي في إغلاق ملف قسد المعوّق للاستقرار وإعادة الإعمار والتطوير.

كلمة أخيرة:

لا استثمارات حقيقية في البلاد دون استقرار حقيقي ملموس، ولا استقرار حقيقياً دون زوال قوى الثورة المضادة.

ديمقراطية الكراهية: لِمَ يتعثر الفضاء الرقمي السوري في امتحان «الفضاء الحر»؟

كيف أصبح التحريض عبر المنصات الافتراضية أحد أخطر التحديات أمام السلم الأهلي ومسار العدالة الإنتقاليّة

بقلم: مرعي الرمضان

بينما كانت المدافع تصمت ببطء في شوارع المدن السورية، كانت «ساحات الفضاء الافتراضي» تشتعل بنوعٍ آخر من الشظايا. لم يعد الرصاص وسيلة القتل الوحيدة، بل الكلمة المشحونة بخوارزميةٍ ذكية تعرف تماما كيف تنكأ الجروح. لقد كشفت أحداث الساحل في آذار/مارس، وما تبعها من توترات في السويداء وحلب، أن التحول السياسي في سوريا عام 2025 واجه تحديا جديدا لا يقل خطورة عن العنف المسلح: الاستباحة الرقمية التي حوّلت الفضاء الافتراضي من أداةٍ للتعبير إلى ساحة صراعٍ مفتوح على الهويات.

صناعة «الخنادق الرقمية»

في مرحلةٍ انتقاليةٍ هشّة، لم يعد خطاب الكراهية مجرد أثر جانبي للنزاع، بل تحوّل إلى نشاطٍ منظم تدار حملاته بوعيٍ كامل. تقارير حقوقية وإعلامية أكدت أن التضليل لم يكن عفويا، بل جرى تغذيته عبر شبكات خارجية تنشط في دول عدة من الإقليم من بينها إيران والعراق ولبنان واليمن، مستفيدةٍ من هشاشة اللحظة السورية والفراغ المعلوماتي الواسع. هذا الفراغ لم يُملأ بخطابٍ وطني جامع، بل استغلته شبكات «الذباب الإلكتروني» المدعومة خارجيا، التي عملت على تحويل الخلاف السياسي إلى خصومة وجودية، واستدعاء سرديات قديمة تعمّق الانقسام بدل معالجته.

الخوارزمية بوصفها عامل تضخيم

الأخطر في هذا المشهد ليس فقط المحتوى، بل آلية انتشاره. فخوارزميات المنصات الرقمية الكبرى، مثل Meta وX، تكافئ المحتوى الصادم والانفعالي لأنه يولّد تفاعلا أعلى. دراسات أكاديميّة، أبرزها دراسة لمعهد MIT، تشير إلى أن الأخبار الكاذبة تنتشر على المنصات أسرع بنحو ست مرات من الأخبار الصحيحة، وهو نمط أكّد الواقع السوري صحته خلال 2025، حيث ساهم التضخيم الخوارزمي في تسريع انتقال التحريض من الفضاء الرقمي إلى الشارع.

وفي هذا السياق، لعب بعض صانعي المحتوى دورا غير مباشر في إذكاء خطاب الكراهية، لا بدافع أيديولوجي دائما، بل بحثا عن الانتشار والتفاعل. إذ دفع منطق «اقتصاد الانتباه» بعضهم إلى تبسيط الصراع أو إعادة نشر محتوى تحريضي دون تحقق كافٍ، ما أسهم في تطبيع لغة الإقصاء وتحويل المؤثرين من ناقلين للرأي إلى فاعلين في توسيع دائرة الاستقطاب المجتمعي. ورغم ذلك، أظهرت تقارير دولية أن الشركات المالكة للمنصات استفادت من كثافة التفاعل دون أن تطوّر أدوات كافية لفهم السياق المحلي السوري أو خصوصية لغته ولهجاته.

الشعبوية الرقمية: حين تتحول العاطفة إلى سياسة

إلى جانب ذلك، برزت الشعبوية الرقمية بوصفها عاملا مضاعفا للكراهية، حيث جرى تبسيط القضايا المعقّدة إلى شعارات حادّة، وتقسيم المجتمع إلى «ضحايا» و«أعداء»، بما يلغي أي مساحة للنقاش العقلاني. هذا الخطاب، الذي يخاطب الغضب أكثر مما يخاطب العقل، وجد في المنصات الافتراضية بيئة مثالية للانتشار، وأسهم في تعطيل أي مسار توافقي أو وطني جامع.

ذكاء اصطناعي... بين التزييف والمواجهة

ومع دخول تقنيات الذكاء الاصطناعي على خط المواجهة، انتقل التضليل من تدوير الصور القديمة إلى تزوير الواقع نفسه. باتت تقنيات «التزييف العميق» قادرة على اختلاق تصريحات وأحداث خلال دقائق، مستثمرةٍ صدماتٍ نفسية لم تُعالَج بعد. وفي مجتمعٍ منهك من الحرب، يصبح التحقق عبئا إضافيا، وتتحول العاطفة إلى بوابة سهلة للتلاعب. في المقابل، بدأت الحكومة الانتقالية خطوات أولية لبناء دفاع رقمي عبر شراكات مع منظمات متخصصة في مكافحة التضليل وتعزيز التحقق.

امتحان الدولة لا «فشل المجتمع»

من المهم التأكيد أن هذا التحدي لا يعكس «فشل السوريين»، بقدر ما هو نتاج تراكمات تاريخية من القمع، وانهيار الثقة، وتدخلات خارجية استثمرت في الانقسام. ورغم التوترات، لا يمكن إغفال مؤشرات التقدم، مثل انتخابات برلمانية خلال عام 2025، ومحاولات تنظيم النقاش العام ضمن أطر مدنية أكثر تمثيلا.

من التشخيص إلى الأمل الواقعي

إن مواجهة الكراهية الرقمية في سوريا ليست معركة تقنية فقط، بل مسار سياسي وقانوني ومجتمعي طويل. ولتحقيق تقدّم واقعي، لا بد من تعزيز الشراكات مع المنصات الرقمية، وتوسيع برامج التعليم والوعي الرقمي، ودعم الإعلام المستقل وآليات التحقق، وربط مكافحة التحريض بمسار العدالة وبناء الثقة.

بهذا فقط يمكن تحويل الفضاء الرقمي من عامل تفجير إلى أداة تعافٍ تدريجي، ومن ساحة صراع إلى مساحة نقاش، بما يعكس قدرة المجتمع السوري على النهوض رغم كل التحديات.

سوريا بين ضرورة بناء الدولة ورغبات الزعامات

د. عدنان البوش

يعد سقوط نظام الأسد الاجرامي حدثا مميزا ليس بتاريخ سوريا فحسب بل بتاريخ دول المنطقة التي عانت من تغول واجرام هذا النظام وتدخلاته وتمريره لمشاريع مشبوهة اعاقت تطور المنطقة وزجتها في صراعات محلية خدمة لأجندات غير وطنية ثمنها بقاء هذا النظام لصالح عائلة مارقة وبطانة اجرامية.

وقد كان للإرث الثقيل الذي تركه النظام في كل المجالات وفي مقدمته تمزيق النسيج الاجتماعي وزرع بذور الطائفية والأثنية والعشائرية التي خلقت زعامات شكلت مراكز قوى امر واقع تعمل بآجندات غير وطنية وتسعى لفرض وقائع محلية تنال من وحدة الوطن والشعب مستغلة الأخطاء وربما بعض السياسات الخاطئة للسلطة الحالية لتوظفها في طرح مشاريع انفصالية تحت شعارات فدرالية او لامركزية سياسية ومستقوية بالخارج لدعم مطالبها متناسية ان الوطن أكبر من الحكومات ووحدته ومصيره هي مسؤولية وطنية عامة وليست مسؤوليات قوى الأمر الواقع التي تحاول فرض اجنداتها بالقوة تهربا من تطبيق العدالة الانتقالية.

ان نقد الحكومة والسلطة الانتقالية حق مشروع بكل الأساليب السلمية بما فيها حق التظاهر والمطالبة بالإصلاح والمحاسبة , بل هي واجب ومسؤولية كل من يحرص على إعادة بناء الوطن.

أما أن تتحول حرية التعبير لمطالب انفصالية والدعوة لكيانات طائفية واثنية وتستعمل القوة لفرضها فهذا لا يدخل بالحقوق بل التجاوزات التي ترقى لتهمة الخيانة .

فسوريا دولة مكونة من مجموعة من الطوائف والأثنيات ولكنها متعايشة ومتداخلة في توزعها الجغرافي والديموغرافي يجمعها الإنتماء الوطني ويحميها مبدأ الاعتراف بالآخر وان مصير اي منطقة لا يقررها السكان المحليين إن كانوا اصلاء او وافدين حتى من عشرات السنين بل يقرر مصيرها كل الشعب السوري موحدا.

لأننا ليست كيانات توحدت وإنما حضارات تعاقبت ورضيت ان تتعايش ضمن دولة موحدة لاميزة لطائفة او قومية او جهة على الأخرى.

وان ما زرعه نظام الأسد هي حالة عابرة وعلينا جميعا ان نتعاون لمحو مخلفاتها والعودة للوحدة الوطنية بعيدا عن المناكفات السياسية

فسوريا أكبر من الجميع ووحدتها مسؤولية وطنية مشتركة وما يجمع ابناءها اكثر بكثير مما يفرقهم.

فلنتوحد ضد أمراء الحروب ودعاة الإنفصال والتقسيم ونتفق على إعادة بناء وطننا على أسس المواطنة المتساوية والعيش المشترك.

سقط نظام الإبادة الأسدي، واتجه السوريون لبناء استقرار بلادهم على أرضية دولة مواطنة للجميع. لكنّ قوى الثورة المضادة لم تحتمل سقوط نظامها، الذي كان يتيح لها بعض الامتيازات على حساب الشعب السوري، مما اضطر حكومة العهد الجديد لمواجهة مشاريعها، وهذا ما دفع القبائل والعشائر تستنهض قواها لمساندة الحكومة الانتقالية.
نينار برس التقت الشيخ طارق سرحان الفارس الحياني وطرحت عليه أسئلتها فكان هذا الحوار.

الشيخ طارق سرحان الفارس الحياني في حواره مع نينار برس NINAR PRESS يقول:

نحن ضد أيّ مشروع انفصالي أو تقسيمي ونريد سوريا موحدة للجميع

نينار برس ـ خاص

■ عادت الروح للدور القبلي والعشائري في مواجهة مخططات التقسيم والانفصال ودعم العهد الجديد وحكومته.
هل جنابكم توافقون على بناء إطار سياسي وطني يشمل أبناء القبائل والعشائر في سوريا يحمل برنامج الحكومة بالانتقال السياسي إلى دولة المواطنة؟
ألا تعتقدون إن أهداف بناء هذا الإطار هو ترسيخ الدولة الوطنية التي تجد كل مكونات سوريا نفسها ممثلة فيها؟

القبائل حصن الدولة الجديدة

■■ يجيب الشيخ طارق الفارس على سؤالنا الأول فيقول:
نحمد الله ونشكره بأنه منّ علينا بالنصر بهمة أبطالنا، وخلّصنا من النظام البائد وأعوانه.
نحن مع أخذ دور لأبناء القبائل والعشائر في بناء الدولة واستقرارها، وضدّ أيّ مشروع انفصالي أو تقسيمي، نريد سوريا موحّدة للجميع.
ويضيف الشيخ طارق:
الدولة السورية لم تغفل عن هذا الأمر، وإنّ السيد الرئيس كلّف نائباً له لمتابعة شؤن القبائل والعشائر، وهو الشيخ جهاد عيسى المعروف أبو أحمد زكّور، وهذا يؤكّد إنّ الدولة تريد لأبناء القبائل الطيّبين أخذ دورهم في إدارة سياسة الدولة، ونحن بدورنا كأبناء قبائل وعشائر سنكون الحصن الحصين لحماية دولتنا، وسنضرب بيدٍ من حديد كلّ من يريد الانفصال والتقسيم وزعزعه استقرار دولتنا.

■ الرئيس أحمد الشرع مع توسيع للامركزية الإدارية في سوريا. هل تعتقدون إن اللامركزية الإدارية تحقّق استقراراً سياسياً واقتصادياً في البلاد؟ أليس اللامركزية الإدارية الموسعة التي تحدث عنها الرئيس أحمد الشرع تساعد في ردم هوّة تفاوت التطور العام الاقتصادي والعلمي والاجتماعي بين المحافظات؟

مع اللامركزية الإدارية

■■ يقول الشيخ طارق سرحان الفارس الحياني في إجابته على سؤالنا الثاني:
من قديم البلاد تعتمد نظام الإدارة المحلية، وهذا النظام يصنّف على أنه نظام لا مركزي إداري، حيث تدير المحافظات كثيراً من أمورها دون تدخلٍ من الدولة، لذا من الضروري إعطاء اللامركزية دورها في تنفيذ وتطبيق سياسة تساعد في تطوير المحافظات اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً.
ويوضح الشيخ طارق رؤيته أكثر فيقول:
العلاقة بين مركزية الدولة في بعض الأمور مثل وحدة الجيش والسياسة الخارجية والعملة وعلم الدولة وبين اللامركزية الإدارية التي تتمتع فيها المجالس المحلية بصلاحيات تنفيذية تتعلق بمشاريعها وإدارة أمور حياتها الاقتصادية والثقافية..
لذا لا يوجد في هذه الحالة أيّ تناقض بين المركز «العاصمة» وبين سلطات المجالس المنتخبة محليّاً، بل يمكن القول إنهما دوران متكاملان.
ويضيف الشيخ طارق:
نحن كأبناء قبائل وعشائر مع سياسة الدولة بتوحيد جميع الأراضي السورية، وإعطاء جميع أبناء الوطن بكل مكوناتهم حقوقهم كمواطنين سوريين. ومحاسبة كلّ من تلطخت أيديهم بالدماء

■ هناك انتقادات عديدة حول الإعلان الدستوري. وباعتبار أن سوريا مقبلة على بناء عقد اجتماعي جديد لدولة المواطنة، ألا تعتقد بضرورة مراجعة مواد في الإعلان الدستوري لكي ترى كل المكونات السياسية نفسها فيه؟

الإعلان الدستوري مؤقّت

■■ يقول الشيخ طارق في إجابته على سؤالنا الثالث:
أنا برأيي الاعلان الدستوري حالة مؤقتة وليست دائمة، ومن الطبيعي بعد استقرار الأوضاع في سورية سيتمّ العمل على دستور شامل متكامل لكل السوريين ينظّم ويضبط جميع مناحي الحياة، وسيكون هناك صونٌ وحفظٌ لحقوق جميع السوريين كما عليهم الالتزام به مطلقاً، دولتنا حفظها الله كلّفت نخبةً من المشرّعين لوضع دستور جديد وهي حريصة على حفظ حقوق جميع المواطنين السوريين.

الشيخ طارق سرحان الفارس الحياني

شيخ ورئيس مجلس شورى عشيرة السادة البوحياة الهاشمية من ثوار /2011/ هاجر الى الشمال عام /2013/
اب لشهيدين في الثوره الابن الأكبر سرحان تم اعتقاله في 2011/11/23 وتم تصفيته بسجن صيدنايا وكان من خيرة الثوار الثاني مصطفى استشهد في الشمال بطيران النظام المجرم بتاريخ /2015/8/7
كان أحد الجنود في صفوف الجيش الحر وفي عام /2016/ أسس المجلس العام للوجهاء في مخيمات الشمال مع مجموعه من شيوخ العشائر والوجهاء وكان عمله الصلح بين الفصائل المتناحرة وأبناء المخيمات وتابع عمله الصلحي حتى من الله علينا بالنصر على النظام البائد.

حين يصبح الطريق سؤالاً وجودياً

طريق دير الزور ـ دمشق.. كتب بالحوادث.. لا بالخرائط !

محمد عبد الصمد جنيد

لا يزال الطريق الدولي الواصل بين دير الزور ودمشق، عبر بادية السخنة وتدمر، يشكّل كابوساً يومياً للمسافرين، وسط تكرار الحوادث المروعة التي تحصد الأرواح وتخلّف عشرات الجرحى سنوياً، في ظل غياب البنية التحتية الآمنة والإجراءات الوقائية الفعالة.

مسلك ضيق يفتقر إلى التوسعة.. أرقام مفزعة خلال عامين

تشير التقديرات الميدانية إلى أن الطريق شهد خلال عامي 2024 و2025 أكثر من 180 حادث سير، أسفر عن وفاة ما لا يقل عن 95 شخصاً، وإصابة أكثر من 270 آخرين، بينهم حالات بتر وإصابات خطرة. وتوزعت الحوادث على طول الطريق، مع تركزها في مناطق السخنة وكباجب والشولا، حيث تكثر المنعطفات وتنعدم الإنارة ليلاً من دون اي عواكس طرقية ليلية، كما لوحظ أن الطريق إلى الموقع يتمثل في طريق فرعي ضيق محدود العرض، لا يتيح مرور المركبات الكبيرة في اتجاهين، مما يستدعي دراسة إمكانية توسعته لتأمين انسيابية الحركة وسلامة المرور.

أسباب متشابكة... والنتيجة واحدة

يرجع السائقون والناجون من الحوادث الأسباب إلى جملة من العوامل، أبرزها:

- ضيق الطريق وعدم وجود فواصل بين الاتجاهين.
- غياب الإنارة الليلية على امتداد مئات الكيلومترات.
- السرعة الزائدة والتجاوز الخاطئ، خاصة من قبل حافلات النقل الجماعي.
- الضباب الكثيف شتاءً والعواصف الغبارية صيفاً.
- تهالك الإسفلت وغياب الصيانة الدورية.

انقطاع الاتصالات... من أسباب تفاقم الاصابات لدى الناجيين

يعاني المسافرون على طريق دير الزور - دمشق من انقطاع شبه تام في شبكات الاتصال والإنترنت على امتداد مئات الكيلومترات، ما يزيد من صعوبة الإبلاغ عن الحوادث أو طلب الإسعاف في الوقت المناسب. وقد أدى هذا الانقطاع إلى تأخر الاستجابة في العديد من الحوادث، خاصة في المناطق الواقعة بين الشولا والسخنة. وفي خطوة متأخرة، عقدت وزارة الاتصالات اجتماعاً مع محافظ دير الزور بتاريخ 21 تشرين الثاني 2025، تم خلاله تشكيل لجنة فنية مختصة لدراسة واقع التغطية على الطريق ومتابعة إمكانية توسيع نطاق الشبكات الخلوية، لا سيما في النقاط التي تشهد كثافة مرورية أو تكراراً للحوادث.

وعود متكررة... بلا تنفيذ جذري

رغم النداءات المتكررة من الأهالي والناشطين، لم تشهد الطريق سوى إصلاحات موضعية محدودة، اقتصرت على ترقيع الحفر أو وضع شاخصات تحذيرية. ولا تزال مشاريع التوسعة أو تحويل الطريق إلى أوتوستراد مؤجلة، بحجة ضعف الإمكانات أو انخفاض الكثافة المرورية مقارنة بالطرق المركزية في المحافظات الأخرى. بين كل رحلة وأخرى، يبقى المسافرون على طريق دير الزور - دمشق في مواجهة قدر مجهول، حيث قد تتحول دقائق الغفلة أو سوء الطريق إلى مأساة لا تُنسى. فهل تتحرك الجهات المعنية قبل أن يُضاف المزيد من الأسماء إلى قوائم الضحايا؟

سوريا الجديدة في عين باريس

كتب: بشار عبود

بعد مرور سنة على سقوط نظام بشار الأسد، يمكن وصف الموقف الفرنسي من سوريا بأنه موقف متوازن يقوم على مبدأ الانتقال المدروس من سياسة المواجهة والعزل تجاه النظام السابق إلى سياسة الانخراط والدعم «المُمكن» لحكومة الرئيس أحمد الشرع. فرنسا، التي كانت منذ عام 2011 من أكثر الدول الأوروبية تشدداً تجاه الأسد، كانت أول بلد أوروبي يستقبل الرئيس السوري الجديد في 7 أيار/مايو 2025، كما دعمت في الشهر نفسه بالاتحاد الأوروبي رفع العقوبات عن دمشق بهدف تعزيز إنعاش الاقتصاد السوري المتأثر بشدة نتيجة الحرب الطويلة وتجارة المخدرات التي امتهنها نظام الأسد.

أمام واقع جديد فرضته التحولات الميدانية، وتوازنات الإقليم، وإرادة دولية متزايدة بعدم ترك سوريا في فراغ سياسي أو أمني طويل الأمد، تدرك باريس أن سقوط النظام الأسدي لا يعني تلقائياً قيام دولة مستقرة. وعليه، فإن نجاح المرحلة الانتقالية في سوريا يتطلب مزيجاً من الدعم السياسي، والضغط الدبلوماسي، والانخراط التدريجي مع حكومة دمشق.

وفي هذا السياق، تتمحور مطالب «عاصمة النور» حول تطبيق العدالة الانتقالية وإطلاق عملية انتقالية شاملة تتجاوز منطق الغلبة، بما يضمن مشاركة حقيقية لمختلف المكونات السورية، يحمي حقوق الأقليات، ويؤسس لدولة قانون ومؤسسات قوية. وقد شدد الرئيس إيمانويل ماكرون، خلال مؤتمر باريس الدولي لدعم الانتقال السياسي في سوريا في فبراير 2025، على أهمية تهيئة بيئة سياسية شاملة تتيح المضي قدماً في مسار الانتقال والاستقرار. ويعكس هذا التوجه رؤية فرنسية براغماتية، مفادها أن الإقصاء السياسي شكّل أحد الأسباب البنيوية لانفجار سوريا عام 2011، وأن إعادة إنتاجه بصيغ جديدة سوف تؤدي إلى دورة جديدة من عدم الاستقرار.

لا يغيب عن فرنسا ملف مكافحة الإرهاب، الذي تضعه في صلب أولوياتها، فالهاجس الأوروبي من عودة التنظيمات المتطرفة لا يزال قوياً، خاصة في ظل هشاشة البنى الأمنية للدولة السورية الوليدة وانتشار السلاح بين المدنيين. فقد سبق للرئيس ماكرون أن دعا حكومة دمشق الجديدة إلى المشاركة مع التحالف الدولي لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية، وهو النداء الذي لبته حكومة الرئيس أحمد الشرع في 13 تشرين الثاني/نوفمبر، في إشارة رمزية مُهمّة إلى اليوم الذي شهدت فيه فرنسا أحد أبشع الهجمات الإرهابية عام 2015، والتي تم التخطيط لها من داخل الأراضي السورية.

من هنا ينبع تمسّك باريس بمواصلة التعاون مع التحالف الدولي والعمل على إنشاء أجهزة أمنية سورية وطنية تخضع للسلطة المدنية، وقادرة على إدارة المجال العام وحفظ الاستقرار من دون الانزلاق مجدداً إلى الأساليب القمعية التي اتّسمت بها أجهزة نظام الأسد سابقاً. وفي هذا السياق، يشكّل انخراط فرنسا في سوريا اختباراً فعلياً لمدى قدرة أوروبا على الإسهام العملي في إعادة بناء الدولة السورية، بما يحقق توازناً دقيقاً بين متطلبات الأمن الداخلي السوري واستقرار الشرق الأوسط ومصالح الأمن الأوروبي، حيث تدرك باريس أهمية البعد الإقليمي داخل الملفّ السوري نظراً

المحامي كامل أطلي نقيب محامي حلب لـ نينار برس NINAR PRESS :

معنيّون بترسيخ استقلالية نقابتنا وإعادتها إلى مسارها الصحيح

جوهـر اسـتقرار المجتمـع يرتكز علـى قوانين عادلـة، هذا الأمـر فقدته سـوريا في عهد الديكتاتوريـات وتحديـداً نظام الإبادة الأسـدي.
نينار برس حاورت عن بعد نقيب محامي حلب كامل أطلي.

نينار برس ـ خاص

■ مرّ عام على سقوط نظام الإبادة الأسدي. وكلنا يعرف أن النقابات والاتحادات كانت تتبع لمكتب في قيادة حزب البعث المنحل.
هل يمكننا التأكيد على وجـود هامش استقلالية بعمل نقابتكم؟ كيف تشرحون هذه الاستقلالية لقرّاء صحيفتنا ومتابعيها؟

الاستقلالية أولاً

■■ يقول المحامي كامل أطلي في إجابته على سؤالنا الأول:
سأجيبك وبكل صدق، إننا في فرع نقابة المحامين بحلب وبعد أن تم تعييننا، لم نعط أيّ جهةٍ كانت سوى النقابة المركزية أيّ تقرير عن عملنا أو نشاطنا، وان علاقتنا بإدارة الشؤون السياسية هي لتسهيل عملنا وتنسيق العلاقة مع باقي الجهات الحكومية، من أجل تحقيق مطالبنا لديهم، وتسهيل عمل المحامين في مؤسساتهم، وحلّ أيّ خلافات قد تنشأ.
ويضيف أطلي: وإننا معنيّون في مجلس فـرع نقابة المحامين بترسيخ أسس استقلالية نقابتنا، وإعادتها إلى مسارها الصحيح قبل أن يختطفها البعث ويجعلها مطيّة، فنقابة المحامين أريد أن اطمئنكم بأنها بعد التحرير صارت كلها حرّة، والحرّ لا يحني ظهره.

■ حول إجراءات التقاضي في المحاكم.
هل تغيّرت هذه الإجراءات وصار القاضي أكثر استقلالية قياساً على مرحلة حكم النظام الأسدي؟ أم لا تزال مؤسسة القضاء بحاجة لغربلة لإبعاد القضاة الفاسدين؟

قضاة فاسدون لا يزالون في عملهم

■■ جواباً على سؤالنا الثاني يقول المحامي كامل أطلي:
بكل صراحة مـازال هناك قضاة فاسدون، وقضاة لهم اسبقيات في انتهاك حقوق الشعب السوري الثائر ما زالوا على رأس عملهم، لكننا لا ننكر جهود وزارة العدل وعلى رأسها السيد وزير العدل المحترم في قيامه بإقالة كثير من القضاة الفاسدين، والذين انتهكوا حقوق الناس والثوار دون أن تتعرض هذه المؤسسة السيادية للانهيار، والعمل بجدّية وحكمة في التغيير دون إيجاد فراغ قد يؤدي للانهيار.
حين تتم الدعوة إلى كتابة دستور جديد لسوريا في عهدها الجديد.

■ هل تتوقعون دستوراً ينصّ صراحة على تـداول السلطة عبر انتخابات شفافة؟ وهل ستشارك نقابة المحامين في صياغة مسودته؟

الدستور سيكتبه ممثلو الشعب

■■ يقول نقيب المحامين بحلب كامل أطلي:
عندما يتمّ كتابة الدستور ستتولى ذلك لجنة مؤلفة من كافة نسيج الشعب السوري، وستكتبه وفق مصالح هذا الشعب، وسيصوّت عليه الشعب، أي أنه سيكون اختيار أغلبية الشعب مهما كان، ولن يكون مفضّلاً على قياس فئة معينة، كما كان بالسابق، ولنقابة المحامين دورٌ في كل مفصل قانوني في الدولة الجديدة.

والشراكة المُمكنة

لتشابكاته المُعقّدة، فنراها تتحرك ضمن هامش من التوازنات الدقيقة. فهي من جهة، تراعي الهواجس الأمنية الإسرائيلية، والمخاوف التركية المرتبطة بالملف الكردي، وتواصل من جهة أخرى، التنسيق مع الدول العربية وعلى رأسها دول مجلس التعاون الخليجي التي تنظر إلى سوريا الجديدة من زاوية الاستقرار وتقليص نفوذ الصراعات الإقليمية والمحاور المفتوحة فوق أراضيها.
ولأن تحقيق مثل هذا الاستقرار في سوريا يرتبط بشكل وثيق بالبعد الاقتصادي، فتعمد باريس على الربط بين الدعم في إطلاق مسار إعادة الإعمار وبين تحقيق تقدم سياسي ملموس. حيث تؤكد فرنسا على أن أي انخراط اقتصادي يجب أن يكون مرتبطاً بالشفافية، ومكافحة الفساد، وضمان وصول عوائد الإعمار إلى المجتمع السوري، لا إلى شبكات نفوذ جديدة. كما تولي باريس أهمية خاصة لملف عودة اللاجئين، معتبرة أن العودة الآمنة والطوعية لا يمكن أن تتم من دون إصلاحات سياسية واقتصادية وأمنية حقيقية.
يعكس الموقف الفرنسي بعد عام على سقوط نظام الأسد براغماتية محسوبة تنطلق من أولوية دعم استقرار سوريا داخلياً، ودفعها في الوقت ذاته نحو الانخراط الإقليمي والدولي، بما يمنع انهيار الدولة السورية. ويتجلّى هذا التوجّه أيضاً في سعي باريس إلى تشجيع دمشق الجديدة على طمأنة محيطها الإقليمي، من دون الارتهان لأي محور بعينه، خلافاً لما كان عليه الحال في ظل ارتباط النظام السابق بمحور إيران. وفي هذا الإطار، تؤكد فرنسا أن الحفاظ على وحدة الأراضي السورية يشكّل الضمانة الأساسية لحماية كل مكونات الشعب، وأن استقرار سوريا لا يُعد شأناً داخلياً فحسب، بل قضية ترتبط بشكل مباشر بأمن الشرق الأوسط وأوروبا معاً. وعلى هذا الأساس، تبدو العلاقة التاريخية الخاصة التي جمعت فرنسا بسوريا وشعبها مرشّحة لإعادة الصياغة، هذه المرّة على قاعدة دعم الدولة والمجتمع إلى جانب السلطة، بما يفتح أفقاً جديداً لشراكة أكثر توازناً واستدامة.

إعادة تأهيل أشهر جسور سوريا «معلّق دير الزور».. متى تبدأ؟

تعهد رجل الأعمال السوري الشهير حسّان عبد القادر العلي منـذ وقت قريب بإعادة تأهيل «الجسـر المعلّق» في مدينة دير الزور مسقط رأسه. لكن هذا التأهيل يرتبط بإغلاق ملف ما يسـمى قوات سـوريا الّديمقراطية بحل نفسها واندماج عناصر قواتها في صفوف الجيش السوريّ.
«الجسـر المعلّق» الذي فجّرته ميليشـيات نظام الأسـد في أيـار عـام 2013 ينتظر عودة بهائه كمعلـمٍ ورمز لمحافظة دير الزور.
تعهد العلي بإعادة تأهيل الجسـر هـو تعهد بإعادة إحياء ذاكـرة أبنـاء محافظـة ديـر الـزور التـي تختـزن جمالياته وذكرياتهـم في هذا الصـرح الذي بدأت فرنسـا ببنائه في نهاية عشرينيات القرن العشرين المنصرم.
لكن تعهد العلي بتأهيل الجسر المذكور يصطدم باحتلال «قوّات قسـد» للجزيرة السورية ومنها ضفّة الفرات اليسرى في دير الزور.
الديريون ينتظرون حل ميليشـيات قسـد وبـدء إعادة بناء جسرهم الأثير من خلال مبادرة ابن محافظتهم رجل الأعمال السوري الشهير حسّان عبد القادر العلي.

بعـد أكثـر من عقد على هجرتهم القسـرية إلى ألمانيا بسـبب الحـرب وإجرام نظام الأسـد، يعيش الأطفال السـوريون اليـوم بين عالمين متوازيـيـن: وطن لم يعرفوه إلا من الصـور والحكايات العائلية، وواقع أوروبـي وفّر لهم التعليم والاسـتقرار والأمـان النفسـي. ومع تحرير سـوريا في 8 كانون الأول/ديسـمبر 2024، عـاد ملف التفكيـر بالعودة إلى الوطـن بقـوة إلى داخـل البيوت السـورية في المهجـر. غير أن هـذا التفكير لـم يعد خيـارًا عاطفيًا تحكمـه الذاكرة وحدهـا، بل بات مسـألة مصيرية ترتبط بشـكل مباشـر بمسـتقبل الأطفال التعليمي والنفسـي والاجتماعـي، وبقدرة العائـلات على تأمين بيئة مسـتقرة تحمـي أبناءها من خسـائر جديدة.

فـي هذا السـياق، أجرت نينار برس تحقيقًا اسـتطلعت فيـه آراء خمس عائلات سـورية مقيمة في ألمانيـا، لرصد تجربة الأطفـال فـي الغربـة، وعلاقتهم باللغـة العربية والهويـة، والتحديات النفسـية والثقافيـة التي تواجههـم، وتأثير كل ذلك علـى قرارات العـودة أو البقاء.

السوريون في ألمانيا:

أطفال لا يعرفون وطنهم إلا من الحكايات

إعداد: خالد المحمد

يقول أحمد حسين إسماعيل، مـدرس ونائب رئيس رابطة المعلمين السوريين في ألمانيا، إن الأطفال السوريين ينشؤون على صورة مزدوجة للوطن:

"أطفالنا يعيشون بين مكان يؤمّن لهم التعليم والاسـتـقـرار النفسي، ووطـن يتعرّفون إليه من خلال الذاكرة والحكايات العائلية. قرار البقاء أو العودة لا يُقاس بالحنين وحده، بل بمدى توفر بيئة آمنة وتعليم مستقر وصحة نفسية متوازنة."

ويضيف أن معرفة الأطفال بسوريا تأتي غالبًا من الأخبار التي يتابعها الأهل، ومن القصص اليومية داخـل البيت، مشيرًا إلى أن الزيارات القصيرة – إن وُجدت – لا تحسم القرار، لأن المعيار الأساس يبقى مصلحة الطفل وقدرته على الاستمرار دون صدمات تعليمية أو نفسية.

الأطفال الصغار في مواجهة الغربة:

من برلين، يوضح أكرم حمادي المحمد، أب لثلاثة أطفال دون المرحلة الابتدائية، أن صغار السن يتعاملون مع الوطن بوصفه فكرة أكثر منه مكانًا:

"أطفالنا يعرفون سوريا من خلال التواصل مع الأقارب هناك، ومن الصور والقصص. من حيث القدرة، يمكنهم الدراسة في سوريا إذا تحسنت الظروف، لكن العودة اليوم ما تـزال صعبة بسبب التحديات الأمنية والسكنية وفرص التعليم والعمل."

ويشير أكـرم إلى أن أطفاله يستخدمون العربية داخل المنزل، مقابل الألمانية في الروضة والمدرسة، لافتًا إلى أن الروتين اليومي وشبكة الأصـدقـاء فـي ألمانيا يمنحان الأطفال شعورًا بالأمان والاستقرار، وهو عامل يصعب التفريط به بسهولة.

الأطفال في المراحل الدراسية المتقدمة:

تسلّط دارين محمود العبد الله، أم لخمسة أطفال في مراحل دراسية متقدمة، الضوء على التحديات التي تواجه الأبناء الأكبر سنًا:

"أطفالي يعرفون سوريا من حديثنا اليومي في البيت، ومن ذكرياتنا وصورنا. حتى أصغرهم، الذي لم يرَ سوريا قط، يمتلك تـصـورًا واضـحًـا عنها بفضل الحكايات العائلية." وتـضـيـف: "نـحـن نتحدث العربية في المنزل، لكن الأطفال يتحولون تلقائيًا إلى الألمانية فيما بينهم. متابعة الدراسة باللغة العربية صعبة جـدًا في المراحل المتقدمة، مثل الصفوف الثانوية، وأي قرار بالعودة قد يعني خسارة سنوات تعليمية وإعادة البدء من الصفر."

وترى دارين أن هذه المعادلة تجعل قرار العودة أكثر تعقيدًا مع تقدم عمر الأطفال وازديـــاد ارتباطهم بالنظام التعليمي الألماني.

التوازن بين الهوية والاستقرار:

يشدد غازي خميس حسين، مدرس لغة عربية وأب لخمسة أطفال، على أن العائلات السورية تعيش حالة مفاضلة دائمة بين الاستقرار المعيشي والحفاظ على الهوية:"أبناؤنا يعرفون سوريا من الأسرة ووسائل الإعـلام، لكن خبرتهم المباشرة محدودة. العودة إلى بيئة غير مستقرة قد تترك آثارًا سلبية على التعليم والأمان النفسي، بينما البقاء يوفّر الاستقرار، لكنه يثير قلقًا مستمرًا على الهوية الثقافية والدينية." ويرى غازي أن الأسرة تتحمّل عبئًا مضاعفًا في الغربة، يتمثل في حماية الأطفال من الذوبان الثقافي دون تحميلهم صراعًا نفسيًا يفوق أعمارهم.

وتتفق دارين مع هذا الطرح، مشيرة إلى أن العائلة تحاول تعويض غياب الوطن عبر خلق أجوائه داخـل البيت، من خلال الحكايات والطقوس اليومية واللغة.

المخاوف الكبرى: معادلة بلا إجابة سهلة:

تتقاطع مخاوف العائلات السورية في ألمانيا عند نقطتين أساسيتين:

في حال العودة إلى سوريا:

الخوف من فقدان سنوات تعليمية، صدمة الاندماج في نظام لغوي وتعليمي مختلف، تـراجـع الأمـان النفسي، خـسـارة شبكة الأصدقاء والدعم، إضافة إلى المخاوف الأمنية والصحية.

في حال البقاء في ألمانيا:

القلق من ضعف اللغة العربية، تراجع الارتـبـاط الثقافي والـديـنـي، ازدواجـيـة الانتماء، وصعوبة نقل القيم والعادات للأجيال القادمة.

يقول أكرم: "نحب سوريا ونتمنى العودة، لكن الواقع يجعل القرار شديد الصعوبة."

وتضيف دارين:

"العوائق الحالية أكبر من قدرتنا على تجاوزها، خاصة عندما يكون مستقبل الأطفال على المحك."

بينما يختتم أحمد حسين بالقول:

"الانتماء لسوريا ثابت في القلوب، لكن الأولـويـة تبقى لتأمين حياة مستقرة وتعليم جيد للأطفال."

الوطن حاضر... والمسؤولية مشتركة:

نشأ جيل الأطفال السوريين في ألمانيا بعيدًا عن وطنه، لكنه لم ينفصل عنه وجدانيًا. الغربة منحت هؤلاء الأطفال الأمان والتعليم، لكنها فرضت تحديات حقيقية في الحفاظ على اللغة والهوية والانتماء.

تجارب العائلات تؤكد أن قـرار العودة أو البقاء يحتاج إلى موازنة دقيقة بين التعليم، الأمان النفسي، والهوية الثقافية، بعيدًا عن الاندفاع أو الحنين وحده.

ويبقى الوطن حاضرًا في قلوب الأطفال، بانتظار دور فعّال ومسؤول من الدولة السورية الجديدة في توفير بيئة آمنة ومستقرة، تُمكّن أبـنـاءهـا مـن العودة بكرامة، وتحافظ على هويتهم، وتمنحهم مستقبلًا يستحقونه. فالوطن لا يُختزل في الذاكرة، بل يُبنى برعاية أجياله وحماية حقهم في الأمان والانتماء معًا.

الأطفال المولودون في ألمانيا اندماج كامل وارتباط هش

أما عمرو العبد، أب لطفلين وُلدا في ألمانيا ولم يزورا سوريا قط، فيصف علاقة أبنائه بالوطن بأنها وجدانية أكثر منها واقعية:

"معرفة أطفالي بسوريا تأتي من الحكايات فقط. هم مندمجون بشكل كبير في المجتمع الألماني، والمدرسة جزء أساسي من عالمهم اليومي."

ويضيف أن العودة بالنسبة له مرتبطة بمستقبل الأطفال الاجتماعي واللغوي، موضحًا أن التحديات المعيشية والخدمات الصحية والتعليمية في سوريا تجعل القرار بالغ الصعوبة، رغم أن البقاء في ألمانيا – برأيه – يثير في المقابل مخاوف دينية وثقافية وسياسية لدى الأسرة.

نحو فهم للهوية والسيادة في سوريا الجديدة «7»

العلمانية في سوريا: دورها في تشكيل الهوية الوطنية بين الإطار النظري والتطبيق السلطوي

بقلم جمال حمّور

في التجربة السورية، لا يمكن تقييم دور العلمانية في ترسيخ الهوية الوطنية أو إضعافها بمعزل عن السياق السياسي الذي طُبّقت فيه. فالعلمانية، بوصفها مفهومًا نظريًا، تحمل في جوهرها إمكانية حقيقية لبناء هوية وطنية جامعة تقوم على المواطنة المتساوية، وتحرّر الانتماء الوطني من الاحتكار الديني أو الطائفي أو الإثني. غير أن المسار الذي سلكته في سوريا جعل أثرها العملي مختلفًا، بل متناقضًا في كثير من الأحيان، ما أدى إلى نتائج ملتبسة على مستوى الهوية والانتماء.

في مرحلة ما بعد الاستقلال، شكّلت العلمانية جزءًا من مشروع بناء الدولة الحديثة، حتى وإن لم تُعلن دائمًا بهذا الاسم. كان الهدف الأساسي آنذاك هو تقليص حضور الطائفية في المجال السياسي، وتعزيز الانتماء إلى الدولة السورية بوصفها إطارًا جامعًا. في هذا السياق، أسهمت الأفكار العلمانية، بشكل غير مباشر، في دعم مفهوم المواطنة، وفي خلق مساحة مشتركة بين السوريين تتجاوز الانتماءات الدينية. هذا الدور، وإن كان محدودًا، ساعد نسبيًا في ترسيخ شعور وطني عام، خصوصًا في المدن الكبرى وفي الأوساط التعليمية والثقافية.

غير أن هذا المسار لم يكتمل، ومع صعود الأنظمة العسكرية ثم حكم حزب البعث، بدأت العلمانية تفقد طابعها المدني، لتتحول تدريجيًا إلى أداة سياسية. لم يعد المقصود بها حياد الدولة تجاه الأديان، بل إخضاع المجال الديني لسلطة الدولة، واستخدامه عند الحاجة لتعزيز شرعية الحكم أو ضبط المجتمع. في هذه المرحلة، لم تُبنَ الهوية الوطنية على أساس المشاركة والمواطنة، بل على أساس الولاء السياسي والأمني. وبدل أن تكون العلمانية إطارًا جامعًا، أصبحت في نظر كثيرين غطاءً للاستبداد، ما أضعف قدرتها على لعب أي دور إيجابي في ترسيخ الانتماء الوطني.

هذا الاستخدام السلطوي للعلمانية ترك أثرًا سلبيًا عميقًا في الوعي العام. فقد ارتبطت لدى شريحة واسعة من السوريين بالقمع، وتقييد الحريات، وتهميش المجتمع المدني، بدل أن ترتبط بالعدالة والمساواة. ومع غياب المشاركة السياسية الحقيقية، فقدت الهوية الوطنية مضمونها، وأصبحت أقرب إلى خطاب رسمي مفروض من الأعلى، لا إلى شعور داخلي نابع من الثقة بالدولة. هنا، يمكن القول إن العلمانية، بصيغتها المطبّقة، لم تعمق الهوية الوطنية، بل ساهمت في إفراغها من معناها.

مع اندلاع الثورة السورية عام 2011، تفاقم هذا التناقض. إذ استخدم النظام خطاب "حماية العلمانية" لتبرير بقائه، مقدمًا نفسه بوصفه السدّ المنيع في وجه التطرّف. هذا الخطاب لم يُقنع كثيرين، بل عزز الشكوك حول العلمانية نفسها، التي بدت وكأنها في مواجهة الهوية الدينية للمجتمع، لا في خدمة التعايش بين مكوّناته. وفي المقابل، أدى صعود الخطابات الدينية المتشددة في بعض أطراف المعارضة إلى تعميق الاستقطاب، ما جعل الهوية الوطنية تتآكل بين نموذجين متناقضين: علمانية سلطوية من جهة، وتديين سياسي إقصائي من جهة أخرى.

في هذا السياق، لم تلعب العلمانية دورًا فاعلًا في حماية الهوية الوطنية أو إعادة إنتاجها، ليس لأنها عاجزة عن ذلك من حيث المبدأ، بل لأنها لم تُطرح كخيار ديمقراطي حقيقي. الهوية الوطنية لا تُبنى بالقسر ولا بالشعارات، بل بالثقة، والمشاركة، والشعور بالمساواة أمام القانون. وحين غابت هذه العناصر، تحوّلت الهوية الوطنية إلى مفهوم هش، وتقدمت الهويات الفرعية بوصفها بدائل أكثر أمانًا في نظر الأفراد والجماعات.

من هنا، يمكن القول إن الدور السلبي للعلمانية في سوريا لم يكن نابعًا من الفكرة ذاتها، بل من تشويهها وربطها بالاستبداد. فالعلمانية التي تُقصي المجتمع، أو تُستخدم لتبرير القمع، لا يمكن أن ترسخ هوية وطنية، بل تدفع الناس إلى الارتماء في أحضان هوياتهم الدينية أو الطائفية أو الإثنية دفاعًا عن الذات. أما العلمانية القائمة على حياد الدولة، واحترام التعدد، وضمان الحريات، فهي وحدها القادرة على أن تكون رافعة للهوية الوطنية، لا نقيضًا لها.

في المحصلة، لم تؤدِّ العلمانية المطبّقة في سوريا إلى تعميق الهوية الوطنية، بل ساهمت، في صيغتها السلطوية، في إضعافها. ومع ذلك، فإن هذا الفشل لا يُعد حكمًا نهائيًا على العلمانية كخيار، بل دليلًا على أن الهوية الوطنية لا يمكن أن تُبنى إلا ضمن إطار سياسي ديمقراطي يعيد تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع، ويجعل المواطنة أساس الانتماء. دون ذلك، ستبقى العلمانية إما شعارًا فارغًا أو أداة صراع، بدل أن تكون جسرًا نحو وطن يتّسع لجميع أبنائه.

سياقات متعددة في نهج الدولة الجديدة لاستقرار سياسي واقتصادي واجتماعي

إخراج المعتقلين العسكريين غير المتورطين خطوة مهمة في مسار العدالة الانتقالية

نورس محمد علي

تنتهج الحكومة السورية الجديدة ما بعد التحرير سياسة خلق الاستقرار في مختلف مناحي الحياة منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، والبداية من وزارة الإدارة المحلية والبيئة حيث أعلنت عن تعيين أول مكتب تنفيذي مؤقت لمجلس محافظة طرطوس بعد التحرير بناء على الإعلان الدستوري وأحكام قانون الإدارة المحلية الصادر بالمرسوم /107/ وأحكام المرسوم التشريعي رقم /12/ وعلى القرار الرئاسي رقم /9/ وعلى كتاب محافظة طرطوس رقم /8-10-11/ تحقيقا للمصلحة العامة، مما سيحقق ارتياح مؤسساتي مرتبط بتعاملات المواطنين اليومية.

وعقبها الإعلان عبر حفل رسمي إطلاق العملة الجديدة التي ستساهم في دعم استقرار القوة المالية للعملة السورية، وتدفع أصحاب المدخرات الورقية للأسواق من جديد وتساهم بتنشيط العجلة الاقتصادية.

وكذلك كان من أبرز ما حاولت الحكومة خلق الاستقرار الاجتماعي والهدوء النسبي من خلال وخاصة بعد أحداث الساحل الأخيرة التي خلقت التوتر، إخراج بعض المعتقلين الذين لم تثبت إدانتهم ولم تتلطخ أيديهم بدماء السوريين والسوريات.

هذه الخطوة تعد في ظل الظروف الحالية والوقت الحساس بمثابة عملية تبريد دقيقة ومهمة ما بعد إخماد الحريق، حيث كانت لجان أعيان مختلف مناطق المحافظة والأهالي بانتظار وصول المفرج عنهم في ساحات قراهم ومناطقهم.

وهنا غرد محافظ طرطوس السيد أحمد الشامي عقب هذه الخطوة فقال: "يمثل إطلاق سراح المعتقلين اليوم خطوة راسخة نحو تعزيز السلم الأهلي وتحقيق مبدأ العدالة وسيادة القانون، وذلك انسجام مع الشعار الذي أطلقه فخامة الرئيس أحمد الشرع "نصر بلال ثأر".

وأكد المحامي العام في المحافظة القاضي "محمد ياسين الكردي" بعد إعلان الإفراج عن المعتقلين أن هذه الخطوة تأتي في إطار سيادة القانون وتعزيز العدالة والسلم الأهالي، مشدداً على التمييز بين المجرمين ومن لم يثبت تورطهم بأي جرم، وعلى استمرار المحاسبة بحق المخالفين ضمن إطار قضائي مستقل يحفظ حقوق الضحايا.

وأشار إلى حرص الدولة على إعادة إدماج المواطنين غير المتورطين في المجتمع، مؤكداً أن العدالة ستطبق على الجميع دون استثناء.

وقد أكد بعض المفرج عنهم في مدينة الدريكيش أن الاعتقال دام حوالي /13/ شهر وكانت المعاملة في السجون جيدة وهي خطوة مهمة لتعزيز السلم الأهلي وبناء المجتمع والدولة يداً بيد، حيث أكد الوجهاء على رفض التدخلات والايعازات الخارجية مهما كانت.أما في مدينة بانياس فقد شهدت الإفراج عن حوالي ثمانية موقوفين عسكريين بحضور مسؤول العلاقات في منطقة بانياس "سعد الدين حمد" الذي أكد أنه يوجد دفعات أخرى من المعتقلين سيتم الإفراج عنهم قريباً، وعبر بعض المفرج عنهم عن سعادتهم بالعودة إلى الحياة الطبيعية متمنين ألا يطول زمن الإفراج عن بقية المعتقلين.

حيث أشار المحامي "أمجد علي" عضو مجلس الشعب أن مسار العدالة الانتقالية يسير بخطوات جيدة وحذرة.

خطوات أولى في سوريا الجديدة ترى النور وترسم السعادة على وجوه أبنائها.

العدالة «والحماية» الاجتماعية في سورية

في اطار الكفاءة الاقتصادية في المرحلة الانتقالية، 2026-2029

«تحليل للسياسات الممكنة في سورية.. في 3 أجزاء»

الجزء 2: العدالة الاجتماعية.. معايير الكفاءة الاقتصادية (1)

د. حسين مرهج العمّاش
دكتوراه بالاقتصاد
رئيس جامعة الجزيرة سابقاً
رئيس مكتب مكافحة البطالة
في سوريا سابقاً

نكرر ما ذكرناه في الجزء 1 ان العدالة الاجتماعية هي مسؤولية رئيسة للدولة في ضمان توزيع عادل للدخل والثرة بين المواطنين. ولا مهرب من ذلكَ حتى وان كان الاقتصاد. فالمسؤولية الاجتماعية لا تلثغي ابدا. وهذا ما نسعى قوله الى الحكومة الانتقالية في سورية الجديدة.

تعتبر شبكة الحماية الاجتماعية في سورية احد مظاهر العقد الاجتماعي الذي نجم عن نظرة الدولة الى دورها منذ نهاية الخمسينات من القرن الماضي. وقد ترسخ هذا الدور من خلال سيطرة الدولة على مقدرات الاقتصاد الوطني وتخطيطه بصورة مركزية تقريبا. وهذا جعل من عناصر ومقومات شبكة الحماية الاجتماعية بمفهومها السيادي، وليس الوظيفي الاقتصادي، احد اهم ادوات ادارة المجتمع وتامين مستلزمات الافراد المعيشية والمهنية.

ولهذا شملت شبكة الحماية الاجتماعية القائمة عناصر الإنتاج المتمثلة بتوفير التعليم المجاني، والصحة المجانية، والالتزام بالتشغيل والتوظيف لشريحة كبيرة من خريجي النظام التعليمي، ودعم اسعار الكهرباء، والمياه، وعدد من اسعار المواد الغذائية الاساسية.

أولا- مشاكل الاقتصاد الانتقالية

تمثل أفكار برنامج الإصلاح الاقتصادي التي بدأت تنتشر بقوة في مجالات التنمية ترجمة متقدمة لطموحات السوريين في سبيل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الوطنية. ومع ان الحكومة الانتقالية قد المحت الى نيتها بتسريع العجلة الاقتصادية لا ان الخطوات التنفيذية لم تتبلور بشكل واضح لمعالجة اهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها الاقتصاد السوري بعد التحرير، وهي النمو، والبطالة، والفقر.

النمو: تشير البيانات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد السوري قد انهار الى نحو 40 مليار دولار عام 2025 ايان معدل نموه السالب قد بلغ 3% سنويا منذ عام 2011. ومقابل ذلك لا يزال المجتمع يعاني من نمو سكاني مرتفع يقدر بحوالي 2.7% سنوياً، لمجموع السكان البالغ 25 مليون نسمة في عام 2025. وهذا يستهلك أي زيادة النمو الاقتصادي.

البطالة: قدر حجم البطالة الظاهرة في سورية بحوالي 2 مليون شخص 2025 أو ما يعادل 40% من إجمالي القوى العاملة، . أما إذا أخذت البيانات وفق مسح القوة العاملة فإنها تقدر بأكثر من ذلك. ويضاف إلى ذلك حوالي 250 الف جديد سنوياً يدخلون سوق العمل لأول مرة. وإذا ما أضيفت البطالة المقنعة فإن هذه النسبة ترتفع إلى حوالي 60%. بعد التحرير ويكون العبء كبيراً على سوق العمل إذا أخذت في الاعتبار البطالة المقنعة في القطاع العام (الهيئات والإدارات الحكومية وشركات القطاع العام)، وربما نسبة كبيرة من هؤلاء معرضون لفقدان عملهم الحالي إذا طبق برنامج الإصلاح الإداري في القطاع العام. وهذا الوضع يخلق تحدياً حقيقياً لسوق العمل الرسمي، ولسوق العمل الخاصة كذلك، مما دعا الحكومة للبحث عن وسائل جديدة لإيجاد فرص عمل كافية.

الدخل والفقر: لم يتم انشاء او تحديث بيانات عن توزيع الفقر في سورية. وما هو متاح مجرد تخمينات مبني على بعض المؤشرات العامة. ويمكن القول حسب ببيانات البرنامج الغذائي للأمم المتحدة ان نسبة المواطنين ممن هم تحت خط الفقر ويحتاجون الى مساعدة غذائية تقدر بنحو 90% من السكان. عام 2025. وخاصة في المناطق الريفية والنائية والعشوائية. ويعرف الفقير عادةً بأنه من يحصل على أقل من 2200 سعرة حرارية يومياً في استهلاكه الغذائي. وتعطي هذه الطريقة نسباً مماثلة لطريقة البنك الدولي الذي يعرف الفقير بأنه الفرد الذي يقل إنفاقه عن 420 دولاراً سنوياً، في حين أن متوسط الدخل الفردي في سورية هو بحدود 200 دولاراً تقريبا عام 2025.

وتعتبر هيئة مكافحة البطالة، أحد الأجزاء الرئيسية لشبكة الحماية الاجتماعية لمعالجة هذه المشاكل بتحقيق أهداف برنامج الاصلاح الاقتصادي، وذلك بتوفير فرص للعمل وتوليد الدخل للأفراد كذلك تقديم خدمات أساسية عامة في المناطق الجغرافية الفقيرة. وفي هذا الإطار تولي الهيئة اهتماماً واضحاً في بلورة خطة النهوض الاقتصادي وبرامج التشغيل والتدريب التحويلي للعمالة المتأثرة بسياسة إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العامة وخصخصة بعض شركات القطاع العام، بالإضافة إلى التأثير الإيجابي العميق الذي يتركه على الهيئات والإدارات الحكومية التي يتم التعامل معها من خلال أسلوب تنفيذه للمشروعات بصورة مؤثرة وبتكلفة منخفضة.

ثانيا- أهداف وأدوات شبكة الحماية

إن أهم أهداف هذه الشبكة، في ضوء التطورات الاقتصادية الاخيرة في سورية، تتلخص وبإعادة الاعمار ووضع خطة النهوض الاقتصادي لتخفيف ومكافحة البطالة، ومعالجة الفقر، وتدعيم التنمية المحلية. انه هدف يجب أن يترجم بعبارة أخرى انه على الدولة أن تنظم وسائل مساعدة المواطن في الحصول على حق العمل الكريم، والفرص في المتكافئة في الحياة والعمل، وحرية اختيار أسلوب ومكان معيشته، في إطار الدولة الراعية والعقد الاجتماعي الناظم لطبيعة العلاقة الجديدة مابين المواطن والدولة. ولتحقيق هذا الهدف فان شبكة الحماية الاجتماعية تضم عناصر ومكونات عديدة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية، من أهمها: هيئة مكافحة البطالة، ونظام التأمينات الاجتماعية، ومؤسسات الرعاية والإقراض الاجتماعي، نظام تعويض البطالة، وتنظيم سوق العمل وصندوق دعم الاسرة والمرأة والطفل، ودعم السلع والخدمات الأساسية للمواطنين مثل الصحة، والتعليم، والمياه، والكهرباء، وبعض المواد التموينية الأساسية كالخبز.

ولهذا أدى البدء بانتقال الاقتصاد السوري من مرحلة، كانت فيها الحماية الاجتماعية مدمجة ضمن اهداف النظام الاشتراكي الذي اتسمت به نشاطات الدولة، إلى اقتصاد حر تلعب فيه الدولة دور الدولة الراعية وليس المنتجة فان هنالك فئات اقتصادية واجتماعية ستعاني من البطالة والفقر وربما التهميش السياسي. ولهذا فان الشبكة تقوم على حزمة واسعة من المؤسسات وتدابير الدعم المؤسسة ليس فقط للفئات المتأثرة بعملية التحول الاقتصادي وإنما لكافة الفئات التي تتطلب توفير تلك الحماية سواء قبل الإصلاح أو بعده.

ثالثا- تحليل واقع الشبكة

يمكن القول أن الاقتصاد السوري، والمجتمع السوري، قد تفاجأ بحجم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي كانت كامنة والتي تزامن ظهورها إلى العلن مع سقوط نظام الأسد، كما يلي:

1- التنافر السابق بين أطراف التشغيل

اختلت العلاقة الطبيعية بين أطراف

التشغيل الطبيعية: أصحاب العمل، العمال ونقاباتهم، والحكومة خلال السنوات الماضية مما أدى إلى تراكم أعـداد العاطلين عـن العمل بصورة كبيرة..

وتقوم فعالية النظام الاقتصادي في أي مجتمع على تحقيق هدفي الكفاءة في الإنتاج والعدالة الاجتماعية في توزيع الدخل، والتي فوضت الدولة بتحقيقهما بناءاً على العقد الاجتماعي بين أفرادها. وربما استناداً إلى هذا المبدأ العام في دور الدولة، ستتولى الحكومة الانتقالية تطبيق «نوع من الحماية الاجتماعية» ولكن في إطار التقييد واكثر منه في إطار «المرونة»، الذي تصاحب فلسفة الاقتصاد الحر الذي انتهجته الحكومة منذ 8 كانون الأول 2024..

ومع أن هذه الحماية المركزية المباشرة كانت محدودة ومقصورة على بعض فئات العمال والموظفين في الحكومة والقطاع العام إلا أنها عانت من ثغرات كبيرة منذ الـبـدايـة. واتسعت هذه الثغرات بصورة غير مقصودة بسبب الاختلال الهيكلي الاقتصادي العميق. ومع أن منافع السياسات الاقتصادية بـــدأت تظهر فـي مـجـالات تحرير الأسعار، إلا أنه صاحبها عدد من الآثار السلبية التي أدت إلى إضعاف بعض جوانب الحماية المتاحة ومنها تزايد أعداد العاطلين عن العمل وعدم قدرة الاستثمارات على تلبية الطلب على فرص العمل الجديدة اللازمة.

إن «مدى الشمولية» التي يتم بها إنجاز تلك سياسات التشغيل من الممكن أن تـؤدي هـذه السياسات الجديدة، إلى تآكل مقومات التحالف الرسمي الذي فرضته الدولة بقوة القانون على أطراف التشغيل السابقة وهي: القطاع الـخـاص، والنقابات والقطاع العام، وبالتالي ازدياد درجة الفقر بين الفئات محدودة الدخل وتفشي البطالة. وهو ما يفرض بقوة ضـرورة تحرير سوق العمل الذي يؤدي إلى خلق تحالف ودي بين أطراف التشغيل الجديدة وهي: القطاع الخاص، ومكاتب الاستخدام والتأمينات، وهيئة مكافحة البطالة الاستثمارية.

2- مشكلة البطالة في سورية

تشير الإحصائيات أن عدد العاطلين إلـى حوالي مليوني شخص. وهـؤلاء هم فقط ممن يرغبون بالعمل لدى القطاع العام ذي الأجور المتدنية بكل المقاييس. ومع ذلك فهنالك هذا العدد الكبير لا يزال ينتظر الدخول إلى الجنة الموعودة في وظائف القطاع العام ولحسن الحظ فان الحكومة الانتقالية قـد اوحـت للعامين ان النية تتجه لتخفيض التوظيف وليس لزيادته.

وإذا أضـيـف إلـى ذلـك المشتغلين في القطاع الهامشي (غير النظامي) فان مشكلة البطالة تـزداد تفاقما. إن تقديرات أعـداد العاملين في القطاع غير المنظم (العشوائي) تضعه بعض الـتـقـديـرات بحوالي مليون شخص آخـر. وهم يتظاهرون بأنهم يعملون ويحصلون على اجـر، ولكنهم بالكاد يحصلون على حد الكفاف في المعيشة. ولولا ذلك لانضم هذا العدد إلى جيش العاطلين تماما عن العمل وارتفعت نسبة العاطلين إلى 40% من مجموع قوة العمل.

وأياً كانت التقديرات فإن هذه الظاهرة تتصف في سورية بما يلي:

- إن البطالة في المقام الأول هي مشكلة الشباب وبصفة خاصة الداخلين إلى سوق العمل لأول مرة .وتقدر نسبة بطالة الشباب ممن هم تحت 30 سنة بحوالي 82 % معظمهم من الأميين وخريجي المدارس الابتدائية والإعدادية.
- تتفاقم البطالة في الريف أكثر منها في المدينة وهذا يفسر جزئياً بالهجرة من الريف إلى المدينة.
- تتزايد معدلات البطالة في المناطق النائية والفقيرة.

إن ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب والخريجين وكافة الشرائح الأخـرى يتسبب بمشكلات كثيرة متماثلة فضلاً عن الخسائر الاقتصادية بسبب عدم مساهمتهم في الإنتاج.

ويمكن تلخيص آثار البطالة بما يلي:

- آثار اجتماعية وإنسانية: زيادة نسبة الجريمة، حرمان من الدخل لأنه مصدر المعيشة، انخفاض المستوى الصحي والتعليمي وتأثيرها على العلاقات الأسرية....
- آثـار اقتصادية: انخفاض الأجـور، نقص الإدارات، القبول بوظائف أقل من مستوى التأهل، انخفاض الإنتاج، تكلفة الإعـالـة للمتعلمين أكبر، قلة الحصيلة الضريبية.
- آثـار ديمغرافية: ازديـاد الهجرة الداخلية والخارجية (هجرة الأدمغة)، ارتفاع سن الزواج.
- آثار نفسية: كالإحباط والصراع وعدم الثقة بالنفس.

3- ضعف التأمينات الاجتماعية:

تعتبر التأمينات الاجتماعية أحد أطـراف التشغيل ترتكز عليه شبكة نظام التشغيل (الرسمية) في سورية منذ عام 1959، حيث أنشئت مؤسسة التأمينات الاجتماعية لإدارة هذا النظام (بما فيها مؤسسة التأمين والمعاشات لموظفي الدولة والقطاع العام). ويقدر عدد المشمولين في هذا النظام بحوالي 4 مليون شخص، ويشكل هؤلاء نحو 55% فقط من مجمل القوة العاملة

ويستفيد من تغطية التأمينات بكافة إشكالها كافة موظفي الدولة والقطاع العام، الذين يقدر عددهم بحوالي 2 مليون شخص تقريبا. وهنالك حوالي 1.5 ألف شخص يعملون في القطاع الخاص غير المنظم بالإضافة إلـى 2 مليون شخص عاطل لا يستفيدون من نظام التأمينات نهائيا.

وتبلغ مساهمة رب العمل فـي هذا الـصـنـدوق نحو 14% بينما يساهم العامل بنحو 7% من الأجر المعتمد لدى التأمينات. ولكن نظرا لضعف متابعة الحكومة لتطبيق قـانـون التأمينات الاجتماعية فان الأجـور المعتمدة لدى المؤسسة العامة للتأمينات عن القطاع الخاص عادة تقل بنسبة كبيرة عن الأجور الحقيقية. وحتى في القطاع العام، فان هنالك بنودا كثيرة يتم استبعادها مـن إجمالي الأجـر مما يجعل المبالغ المتجمعة في الصندوق التقاعدي للفرد قليلة، في اغلب الأحوال. ويعتبر مجموع النسب النظرية لمساهمة رب العمل في بنود التأمينات البالغة 27% مرتفعة إذا أدرج فيها كل نسب التقاعد والإصابة في العمل والتأمين الصحي والوفاة وغيرها.

الفلسطيني
محاولة في التعريف

أحمد نسيم برقاوي

يواجه الفلسطيني في هذه اللحظة من التاريخ قدراً من الشعور بالعجز، يلقي بظله على سلوكه ووعيه بالمصير.

ذلك أن هناك ركـوداً واضحاً في سيرورة قضيته، ولا يقتصر هذا الركود على موقف العالم وموقف العرب فحسب، بل ينسحب على الوضع الفلسطيني أيضاً، لا سيما أن العوامل الثلاثة: الفلسطينية والعربية والعالمية، متشابكة جداً فيما يتعلق بقضية فلسطين. وعـلـى السياسي والمثقف أن يقدما خطاباً من شأنه أن يعيد للفلسطيني الثقة بإمكان تحقق آماله.

من هو الفلسطيني؟ الفلسطيني، مفهوماً مجرداً، يعني أنه أولاً متعين بوصفه شخصاً ينتمي إلى هوية أرض، وهوية ثقافة، وهوية أمة. وإذا حددت أكثر، فسأقول: الفلسطيني هو النقيض المباشر للصهيوني. وإذا انتقلت إلى أكثر التعيينات دلالة قلت: الفلسطيني هو لاجئ، الفلسطيني هو تحت الاحتلال، الفلسطيني هو حامل جنسية إسرائيلية. وإذا انتقلت إلى ما هو أكثر تحديداً أقول: الفلسطيني مكافح، مقاتل، متظاهر، رامي حجر... إلخ.

تعيينات الفلسطيني على هذا النحو هي تعيينات حقيقية لم أخترعها أنا، إنما هي وصف لواقع الفلسطيني، بمعنى أنني أجرد الصفات الماهوية للفلسطيني الآن بهذه التعيينات.

إذا بدأت من الفضاء العربي أقول: صحيح أن هوية الفلسطيني تتكون بالانتماء إلى الأرض، لكن هويته الحقيقية هي الانتماء إلى الكل، لذلك ليس لديه شعور بالأقلية حتى وهو يحمل الجنسية الإسرائيلية. من الصعب أن ينمو لديه ذلك الشعور. لماذا؟ لأنه ينتمي إلى عالم أرحب، على عكس الغازي الصهيوني بوصفه أقلية استعمارية غريبة.

الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال يريد أن ينهي الاحتلال (احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة)، وهدفه تحقيق قيام دولة فلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية وعاصمتها القدس. وهو إذ يكافح من أجل ذلك لا يقدم خطاباً سياسياً فقط، إنما يمارس على الأرض فعل التحرير وفعل التحرر، وبأنحاء مختلفة.

أما الفلسطيني حامل الجنسية الإسرائيلية، فهو يريد أن يرغم الإسرائيلي والصهيوني على فكرة المساواة ونزع الطابع العنصري للدولة، وبالتالي يسعى إلى أن يتمتع بالحقوق التي يتمتع بها اليهودي الإسرائيلي.

وهو يكافح من أجل ذلك عبر المجتمع المدني، وعبر تكوين حركته السياسية، وعبر دخوله معارك الانتخابات، وعبر الحفاظ على هويته الوطنية ولغته العربية. وقد حقق بعض النجاحات في ذلك، غير أن عنصرية إسرائيل عنصرية مؤسسة للدولة ومتجذرة في وعي الصهيوني، ولهذا فإن أمامه شوطاً طويلاً من الكفاح. أما الفلسطيني اللاجئ فشعاره هو حق العودة إلى فلسطين، وقد عمل على ذلك عبر سنوات طويلة من ثورة مستمرة بأشكال متعددة، وكان التعبير التنظيمي عنها هو منظمة التحرير الفلسطينية. وهذا الكفاح يحتاج، لكي يستمر، إلى شروط عربية وعالمية مؤيدة لذلك.

يجب أن ننظر إلى الفلسطيني في كفاحه الدائم والطويل على أنه مكافح في حقل حرية تقرير المصير، المصير الوطني والمصير الإنساني. ومما لا شك فيه أن الفلسطيني سيظل في حقل الكفاح المتعدد الذي يقوده في النهاية إلى دولته في عموم فلسطين.

تفاؤلي نابع من أن الكفاح الفلسطيني هو كفاح شعب محيط بفلسطين من الخارج، محيط بفلسطين من الداخل كذلك. أين سيهربون من الفلسطيني؟ الفلسطيني من أمامهم ومن ورائهم، فأين المفر؟ ناهيك عن أن لدى الفلسطيني إحساساً عميقاً بانتمائه إلى الأمة، وهذا أيضاً يعطيه طاقة مضاعفة في الاحتفاظ بأمله الكبير.

طلقة الحياة

الرواية الفائزة بجائزة توتول لأدب الحرب والسجون

محمد الحفري

«طلقة الحياة» لمؤلفها غسان حورانية هي الرواية الفائزة بالمركز الأول لجائزة توتول التي أقيمت العام الفائت تحت عنوان «أدب الحرب والسجون» وغاية الجائزة منذ انطلاقتها الأولى ليست ربحية، بل دعم الأدب والثقافة وتشجيع الأصوات الجديدة والأصوات ذات الخبرة على حد سواء من أجل المضي والاستمرار على دروب الإبداع.

تكاد شخصية المرأة ونقصد» أم ماجد» في هذا العمل أن تتسيد البطولة بامتياز، أو لعلها قد هيمنت على المسيرة السردية للعمل، ونكاد نجزم أنها مثلت صوت الكاتب وقد نطق باسمها وكانت لسان حاله، وهذا يعني الارتباط بالشخصيات الأخرى والأحداث التي جرت في قرية «أم البطم» وما حولها قبل التحرير وما بعده أيضاً، وتلك الشخصية ظهرت حركتها بشكل فاعل بالتنقل بين بيتها وقبر ولدها «ماجد» وفي التعامل مع أهل القرية والجيران وتقصي الأخبار التي ترد من الجبهات كافة، وهذا ما يعطي الرواية صبغتها الحربية، وانتمائها بامتياز إلى أدب الحرب والسجون، إضافة إلى ذلك تستعرض جزءاً من حياتها مع زوجها في الأرجنتين، وخاصة تلك الأوقات الجميلة التي قضتها معه في حديقة «سان مارتن» وفي مدينة «ميندوزا» وجود طائر الحسون في العمل يضفي عليه جمالاً من نوع خاص، وهو على الرغم ما يبعثه من حزن يتجدد دائماً في قلب الأم على فقد ولدها «ماجد» إلا أنه يقول لنا بطريقة ذكية جسدها النص بأن هناك متسع كبير من الأمل، والحياة مستمرة مهما حصل من دمار وفقد وتخريب.

الجانب الرومانسي يظهر في هذا النص من خلال علاقة «هشام» مع «لبنى» والتي يقول لها بعد أن ساعدها على قطع السيل الذي اعترض طريقهما ذات وقت: ما أحوجني يا حبيبتي الآن إلى سيل من المياه الجارفة يجعلك تقفزين نحوي، فأضمك بين جوانحي، فأنا لم أعرف قبل اليوم أن في قلبي سيلاً جارفاً من الحب يفوق بقوته سيل المياه بكثير» وهذا الكلام على الرغم من شفافيته وملامسته لقلب الحبيبة التي عاشت وقتاً طويلاً من الانتظار يجعلنا نشكك في مصداقية تلك الشخصية التي وصلت علاقتها مع «لبنى» إلى الخطوبة وتحديد موعد الزواج الذي تم تأجيله أكثر من مرة، وقد أخفى «هشام» ابن «أم ماجد» عنها العديد من الأسرار تنكشف في الصفحة الأخيرة من الرواية، وتظهر معها تلك الإشكالية الكبيرة بين الأم والابن ويبرر من خلالها الكثير من الغموض الذي اكتنف شخصية ولدها وتصرفاته في الآونة الأخيرة.

في هذه العجالة لا نريد كشف تفاصيل الرواية المذكورة، لكننا نريد فقط الإشارة إلى ما بناه الكاتب غسان حورانية في ظروف استثنائية يقف فيها الإنسان على حد فاصل بين الموت والحياة، وبين الخوف والثبات، وبين الوجود أو عدمه، ونحن أمام احتمالات كثيرة، وخاصة أن الحرب ليست مجردة من الخسارات وقد يبرز فيها نبل الإنسان وسموه على الرغم من بؤس الحرب وما يحدث أثناء القتال من مواقف تشيب لها الأبدان والحرب كما تقول أحد شخصيات رواية الشاطئ للكاتب يوري بونداريف: «هي نجس بلا فلسفات مثقفين وبلا وجع رأس.هي قذارة وليس غير» وهذا الكلام في معنى من معانيه إدانة لتلك الحرب التي يخوضها بعضهم مجبراً لأنه لا بديل عنها دفاعاً عن الأرض والكرامة المباحة وعندها قد يتغير مفهومها لتصبح مقدسة ولا بديل عنها لرد الحق إلى أهله.

في العودة إلى جائزة توتول للإبداع الروائي التي كنت فيها رئيساً للجنة الحكم طوال السنوات الماضية أقول: إن اللجنة لم تتدخل يوماً في الفكرة أو مجموعة الأفكار التي يطرحها الكاتب في عمله، وذلك لأن لدينا قناعة في حريته، والحكم يكون على الطريقة الفنية التي يقدم بها العمل ووسائل توصيله والجماليات التي تكمن بين تلافيفه، وأستدل بكلامي هذا بأنني غير موافق على النهاية التي وصلت إليها رواية الكاتب غسان حورانية لأن الأم لا يمكن أن يسمح لها قلبها وعاطفتها بإيذاء فلذة كبدها، والابن قد يجرؤ على ذلك، وعلى الرغم من ذلك حصلت الرواية على المركز الأول.

علي حسين فنان تشكيلي سوري

عوالم تنضح عاطفة بأسلوب فريد ومتميز

فنان تشكيلي سوري بدأ نجمه يسطع في الساحة التشكيلية السورية بعمر مبكر بما يمتلكه من قدرة فنية على صعيد الخط واللون والفكرة.

تناول الجانب الانساني بأعماله وبشكل خاص المرأة، التي تصدرت المشهد لديه من خلال طرح موضوع الحلم، حيث وضعها بعدّة مشاهد ذهنية ميتافزيقية أحياناً وسيريالية احياناً أخرى.

تلتحف السماء بليلة مقمرة وأحياناً تقطف شالاً من خيوط الفجر، تغمر بها جسدها.. بطلة لوحاته تتنزه في عوالم خارج المكان والزمان حاملة معها ذكرياتها وأحياناً مدينة كاملة ببيوتها أشجارها وطيورها.

علي حسين أحد الفنانين الذين أثروا المشهد التشكيلي السوري الحديث من خلال بصمته وعوالمه الخاصة التي تنضح عاطفة بأسلوبه الفريد والمتميز.

لم أصدّق...

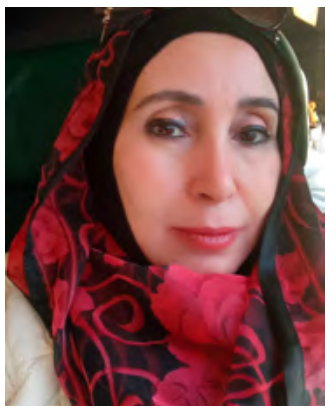

لطيفة الزجاري

لم أصدق زهرة الأقحوان
حين أخبرتني أن
الحقل ليلاً غير النهار
أن العنادل تغدو
خفافيش الظلام
وزهر النرجس
مرعب بأسنان
وعذق الكروم
يصير بألوان
لم أصدق
أنّ بين أسواره أسرارا
والجمال فيه
خيال وبهتان
وكل حكايا العشق فيه
صارت لعنة تلاحق
قلوب العاشقين
لترميهم في يمّ الأساطير
تحكيها الجدّات
معلنة عنها ب
كان يا ما كان
لا زلت لا أصدّق
زهرة الأقحوان
وهي تخبرني
عن ماء النهر الذي
أسدل سترة الظلام
على نبعه
متستراً عن لقاء
الخفافيش والأفاعي
وإحيائهم حفل تأبين
الأحلام
ورقصهم على رفات
الحب
الصدق
وما تبقى من
أمان...

يلعن أبو هالعيشة

من يراقب حركة غلاء االمواد المضطرد في الأسواق يمكنه أن يشبهها مثل الحُبّ الأول: تبدأ بهدوء وتنتهي بكارثة.... الفرق بين الاثنين أن الحب يدفعّك فاتورة عاطفية تستفيد منها ع الأقل في حياتك أما الغلاء بيدفّعك فاتورة تجعلك «تلعن أبو هالعيشة اللي عم تعيشا»

فلسفة درامية

عودتنا المسلسلات الدرامية على عبارة: «المال لا يشتري السعادة»
لكن في الواقع حارتنا، المال يشتري خبز وفواكه ولحمة وفستق حلبي وكستنا ومازوت ودفع فاتورة الكهربا وباقات النت. يعني راحة بال «اكسترا « لذلك نصيحة لكتاب الدراما والمسلسلات بلاها هالنصائح المبطنة التي تندرج ضمن مصطلح الفلسفة صحيح أنها بتسلي لكنها «ما بتطعمي خبز»

ذاكرة الخيبات

تثبت حركة التاريخ وعم الاجتماع السياسي أن المواطن العربي لا يعاني من ضعف الذاكرة كما يروج له كثير من المثقفين والمحللين «القومجية «، بل من كثرة الخيبات. كل وعد جديد يمسح الذي قبله، كسبورة في فصل دراسي تُكتب عليها عنوان الدرس وفقراته بالطباشير... وتمسح مع نهاية الحصة وبداية درس جديد.

مو شي بيجنن؟!

غالبا ما تنتابني الحيرة والعجز عن تفسير سلوك أكثر من «تلت رباع» شعبنا المحترم كونه يطالب دائماً بتحقيق العدالة لكنه نرضى بالواسطة. يطالب بالحرية، ويخاف من زر «Like». نشتكي من الفساد، ثم نسأل: «مين بيعرف حدا؟» هكذا نمارس السياسة بأسلوب باب الحارة... وبدون دستور، ومع كثير من المكابرة و«كبر الراس».

حلها إذا بنتحلّ

المناهج التعليمية تعلمك كل شيء.... يحفظوك أسماء أنهار ما شفتها، وجبال ما رح تزورها، وحل معادلة من الدرجة الثانية لن تستخدمها أو مابتعرف شو بتفيدك وتجري تجارب عن تحول ورقة عباد الشمس من الأحمر إلى الأزرق أو من الأحمر إلى الأزرق عند صب محلول قلوي لن تستعمله أو لن تجده أصلاً إلا في المخابر.. تتخرج من الجامعة وكللو نظري بأغلب الاختصاصات، وعند دخولك سوق العمل يقول لك صاحب العمل: دع كل ما تعلمته جانباً وفرجينا شو عندك أما شهادتك فلعقها ببروظ حلو عندكون بصالون البيت.

كلام رصاص

نضال خليل

سوق الخوف المفتوح

خلال الأسبوع الفائت عاش المجتمع السوري حالة ترقّب وقلق بعد انتشار خبر عدم ظهور الرئيس منذ آخر ظهور له في حفل إطلاق العملة الجديدة. وكالعادة، بدأ الخبر يتحوّل من مجرد أمر عادي إلى Trend مليء بالقصص والحكايات التي ضجّت بها مواقع التواصل الاجتماعي، وفتحت قريحة مستخدميها وروّادها في التأليف والتحليل. لا بل إنّ بعضهم كاد «يحلف بالطلاق» أن ما يورده من معلومات ومعطيات هو «عين الحقيقة»، رغم أن مصدر معلوماته في أغلب الأحيان هو: «مصادر إمّا مطّلعة أو خاصة!!!».
استفاد هؤلاء من البيانات الرسمية المقتضبة من جهة، ومن بعض المؤثرين في الخارج من جهة أخرى، للبناء عليها وإضافة بعض البهارات والتوابل... «ودوس دوس يا شوفير». وطبعاً من حق الناس أن تشعر بالقلق جراء هذا الأمر، فالموضوع يتعلق برأس هرم الدولة الذي يعوَّل عليه الكثير لقيادة البلاد المنهكة، خاصة في هذه المرحلة.
ولعلّ ظهور صور ومقاطع فيديو لاحقاً ـ وخلال كتابة هذه الزاوية ـ في أحد المحلات وهو يشتري بالعملة الجديدة، قد أعاد بعض التوازن، رغم التحليلات التي اجتهدت أيضاً بين أخذ ورد... مُهلِّل ومشكِّك. وبانتظار استجلاء الحقيقة كاملة رسميّاً ومعرفة من يقف خلف هكذا خبر في هذا التوقيت، إلا أنه في مقلب آخر أثبت أن لدينا سوق هال للإشاعات، من كل الأصناف، لا يحتاج إلى رأس مال... فقط لسان طويل وضمير قصير.
الزبائن كُثُر، لأن الخوف أرخص من الأمل. مروّج الإشاعة يشبه بائع خضار فاسد: يصرخ أكثر ليغطي على العفن. يضحك وهو ينشر الذعر، ثم يقول: «خدوها مني». الإشاعة لا تسرق راحة البال فقط، بل تسرق النوم، وتترك الناس ساهرين مع أسوأ الاحتمالات. تصنع مجتمعاً مرعوباً من ظلّه، يتلفّت قبل أن يفكّر. الغريب أننا نعرف أنها كاذبة، لكننا نصدّقها... لأن الحقيقة تطلب صبراً، والإشاعة تعطيك خوفاً فورياً، ساخناً، وجاهزاً للاستهلاك. وهكذا نبقى نشتري الخوف... ونتاجر به، ونخسر، ونستغرب لماذا نفلس من الداخل.

خلال 25 عاماً.. حالات الإنفلونزا تبلغ أعلى مستوى في أمريكا

تتسبّب الإنفلونزا بمعاناة شديدة في مختلف أنحاء الولايات المتحدة، مع تسجيل مستويات أعلى بكثير في أربع ولايات بالتوازي مع استمرار انتشار سلالة فيروسية جديدة تُعرف باسم Subclade K.

واستنادًا إلى مقياس آخر، شهدت عيادات الأطباء إقبالًا كبيرًا من قبل المرضى بسبب الحرارة والسعال أو التهاب الحلق، وهي من أعراض الإنفلونزا المهيمنة. كما تُظهر البيانات التي نشرتها المراكز الأمريكية لمكافحة الأمراض والسيطرة عليها (CDC)، أنّ الولايات المتحدة وصلت إلى أعلى مستوى من الأمراض التنفسية منذ موسم الإنفلونزا 1997-1998 بأقل تقدير.

نينار برس NINAR PRESS
نضيء الحقيقة
مرخصة بالقرار الصادر عن وزارة الإعلام
رقم 420 تاريخ 2025/10/6

المشرف العام
أسامة آغي

هيئة التحرير
د. باسك أورفه لي
خالد الوهب
فتون خربوطلي
خالد المحمد

مدير العلاقات العامة
محمود العساف
«أبو خالد الخابوري»

الإخراج الفني:
نصر الشيخ علي

www.ninarpress.net
x.com/ninarpress
@ninarpress6281
facebook.com/ninarpress
t.me/ninar_press

الطباعة: مطبعة دار العلم ـ دمشق

العمليات الفنية
Tel. +963 11 22 68 100
Mob. +963 9 33 678 100
BEST PRESS